



الهيئة العامة للمعلومات المدنية
THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION



٢٠٠١/٨/٤

Ref. :

الرجع : ١٤

Date :

تاريخ :

قرار رقم ٢٠٠١/١

بتحديد أثمان بعض الخدمات الجديدة التي تقدمها
الهيئة العامة للمعلومات المدنية

=====

وزير المالية ووزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الادارية ورئيس مجلس الادارة

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم ٨٢/٣٢ في شأن نظام المعلومات المدنية.
- القانون رقم ٩٥/٧٩ في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.
- موافقة مجلس ادارة الهيئة بجلسته رقم ٩٨/٢ بتاريخ ١٩٩٨/٦/٣٠
- وبناء على ما عرضه مدير عام الهيئة.

قرر

(مادة أولى)

يحصل مقابل للانتفاع بخدمات الوثائق والخدمات الاحصائية - المبينة أدناه - التي تؤديها الهيئة العامة للمعلومات المدنية على الوجه التالي:-

- ١- مبلغ ٢ دينار مقابل حصول صاحب العلاقة على صور ضوئية من إحدى وثائقه المحفوظة لدى الهيئة .
- ٢- مبلغ ١٠ دينار مقابل الحصول على نشره احصائية دوريه عن السكان.
- ٢- مبلغ ٥ دينار مقابل الحصول على نشره احصائية دوريه للعناوين .
- ٤- مبلغ ٥ دينار مقابل الحصول على نشره احصائية دوريه عن الجهات.
- ٥- مبلغ دينار واحد مقابل الحصول على جدول احصائي بسيط.
- ٦- مبلغ ٢ دينار مقابل الحصول على جدول احصائي مركب.
- ٧- مبلغ ٥ دينار مقابل الحصول على خريطة ميدانية أو جغرافية ابيض وأسود.
- ٨- مبلغ ١٠ دينار مقابل الحصول على خريطة ميدانية أو جغرافية ملونة.



الهيئة العامة للمعلومات المدنية
THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION



Ref. :

الرجع :

Date :

خ :

٩- كما يحصل مقابل انتفاع نسبي نظير الحصول على أطر وقوائم بالاسماء والعناوين للأفراد والجهات لخدمة الاصدارات والتوزيع بالبريد وفقا للشرائح الآتية:

- ٥٠ دينار عن الوحدة الأولى.
- ٤٥ دينار عن الوحدة الثانية.
- ٤٠ دينار عن الوحدة الثالثة.
- ٣٥ دينار عن الوحدة الرابعة.
- ٣٠ دينار عن الوحدة الخامسة وما بعدها.

ويقصد بوحدة الحساب لهذه الخدمة هي (١٠٠٠) اسم أو ما يعادلها فاذا كانت الخدمة تحتوي على أقل من (١٠٠٠) تعتبر وحدة واذا كانت أكثر من (١٠٠٠) وأقل من ٢٠٠٠ تعتبر وحدتين وهكذا .

(مادة ثالثة)

يفوض المدير العام فى اصدار القرارات التى تحدد الحالات التى يجوز فيها الاعفاء من كل او بعض الرسوم المقرره بموجب هذا القرار وشروط هذا الاعفاء .

(مادة رابعة)

يصدر المدير العام القرارات التى تبين الاجراءات وتحدد النماذج المطلوبه لتنفيذ هذا القرار .

(مادة خامسه)

ينشر هذا القرار بالجريده الرسميه ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير المالىه ووزير التخطيط
ووزير الدوله لشئون التنمية الادارية
ورئيس مجلس الادارة

ليوسف

د/يوسف حمد الابراهيم

٢٠٠١/ م
١٤٢٢/ هـ

رئيس:
نائب: